

# الحركة التقدمية الكويتية



الحركة التقدمية الكويتية  
KUWAITI PROGRESSIVE MOVEMENT

## الخصخصة... وموقفنا منها

تعريف الخصخصة

تاريخها

الحجج المؤيدة والمعارضة

موقف الدستور

موقف الحركة التقدمية الكويتية

نُشرت هذه المادة أول مرة سنة 2016 واعتمدت بشكل رئيسي على كتاب د. بدر الديحاني "الخصخصة.. من مواطنين إلى زبائن" الصادر عن مكتبة أفاق.

## تعريف الخصخصة

يمكن تعريف الخصخصة بأنها عملية تحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص، والمقصود بـ "التحويل" هو البيع الكامل أو الجزئي أو التأجير أو التسليم للإدارة لقاء رسوم، والمقصود بـ "القطاع العام" مؤسسات الدولة والمجتمع، وأمثلة على مؤسسات الدولة الوزارات والمؤسسات العامة المستقلة مثل مؤسسة البترول الكويتية، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والشركات المملوكة للدولة مثل شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية، وأمثلة على مؤسسات المجتمع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وجمعيات النفع العام، والمرافق العامة كالموانئ والمطارات والحدائق والنوادي الرياضية.

## تاريخ الخصخصة

يمكن تناول تاريخ الخصخصة في شقين على الأقل، الأول هو التاريخ الحديث للخصخصة على مستوى العالم، والثاني تاريخ الخصخصة على مستوى الكويت.

أما من ناحية التاريخ الحديث للخصخصة على مستوى العالم فيمكن ربطها ببداية الرأسمالية في أوروبا في القرن السادس عشر، تمهيدا لتمكينا كنظام في القرن الثامن عشر مع الثورة الصناعية، ومحاولتها إجبار الفلاحين بشكل غير مباشر على التحول إلى عمال لدى الرأسماليين، وذلك عبر خصخصة ملكياتهم الزراعية البسيطة ومناطق المشاع، وهي أحراش أو غابات مملوكة لعامة الناس يمكنهم المرور بها وجمع الأخشاب وبعض الثمر، وكانت تمثل أحد المصادر المهمة لمعيشة الفلاحين، وبالتالي تحفظ لهم قدرًا من الاكتفاء المعيشي يغنيهم عن الرضوخ لقيود العمل لدى الرأسماليين، من هنا كانت حملة الرأسماليين على هذه الأراضي لخصخصتها عبر توزيعها على الإقطاعيين لتصبح مناطق ممنوعة على الفلاحين، فيلجؤون للعمل لدى الرأسمالي.

وقد أشار الفيلسوف والاقتصادي الألماني كارل ماركس لهذه الحوادث التاريخية في الفصل الرابع والعشرين المعنون "ما يسمى بالتراكم الأولي"، في المجلد الأول من كتابه "رأس المال"، حيث

يقول: "إن انتزاع الأرض من المنتج الزراعي، الفلاح، هو أساس [عملية التراكم الرأسمالي] برمتها. ويتخذ تاريخ انتزاع الملكية هذا صورا مختلفة، باختلاف البلدان، ويمر بأطواره المختلفة، في تعاقب مختلف، وفي حقب تاريخية مختلفة." وصور تجريد العمال من وسائل الإنتاج ليست مقتصرة على الفلاحين، بل تشمل جميع العاملين لحسابهم الخاص بمختلف المهن، ومنها مهن البحر مثلا، ويعتقد كثير من المفكرين أن الخصخصة عملية ملازمة للرأسمالية تمر بمراحل مد وجزر حسب قوة رأس المال في صراعه مع العمال.

ففي القرن العشرين مرت الخصخصة بمرحلتي جزر ومد، مرحلة الجزر وقعت ما بين ثلاثينات القرن العشرين إلى السبعينات عندما تحولت الرأسمالية في الدول الكبرى في أوروبا والولايات المتحدة من رأسمالية دون ضوابط إلى رأسمالية بضوابط، أو من رأسمالية ليبرالية إلى رأسمالية اجتماعية، وذلك إثر أزمة الكساد العظيم عام 1929 التي أقنعت الكثيرين بفشل الرأسمالية دون ضوابط، مما حدا بحكومات الدول الكبرى لضبطها عن طريق سلطة الدولة والمجتمع، والتي شملت خلق قطاع عام واسع وتأميم أجزاء مهمة من القطاع الخاص، في عملية معاكسة للخصخصة، من هنا نسميها مرحلة جزر أو انحسار للخصخصة.

أما مرحلة المد فقد وقعت من سبعينات القرن العشرين إلى اليوم، وهي المرحلة التي تعرف بالليبرالية الجديدة أو النيوليبرالية، في إشارة إلى عودة الرأسمالية لمرحلة الليبرالية وما قبل الضوابط، فهي إذن ليبرالية "جديدة" أو "نيو" ليبرالية، ومن أهم ملامح هذه المرحلة التراجع عن عملية توسيع القطاع العام والتأميم عبر خصخصة المؤسسات العامة وتحويلها للقطاع الخاص، وكان دافع ذلك أزمة مرت بها الرأسمالية في سبعينات القرن العشرين مثلت احتداما للصراع ما بين رأس المال والعمل، ممثلا بالصراع بين الاتحادات العمالية في الدول الرأسمالية الكبرى مع الشركات الكبرى وأصحاب الأعمال، هذا الصراع، ضمن عوامل أخرى، دفع بالرأسماليين لمحاولة ضرب مواقع قوة الاتحادات العمالية في القطاع العام عبر خصصتها وجعلها تحت رحمة الرأسماليين ليعاقبوا العمال المتمردين، وبالتوازي ضرب قدرة الدولة على حماية العمال عبر تجريد الدولة من مؤسسات عامة أساسية يمكن أن تمثل ملجأ للعمال المطرودين من القطاع الخاص، إضافة لجوانب أخرى.

وللتفصيل في أثر الخصخصة على دور الدولة في المجتمع، نشير إلى أن الخصخصة المتواترة لمؤسسات الدولة، وتحديدًا المؤسسات الاقتصادية الاجتماعية، تؤدي لإضعاف دور الدولة الاقتصادي الاجتماعي، مثل دورها في رعاية الفقراء والمسنين والأطفال والمرضى وغيرهم، لأنها تكون قد فقدت أجهزتها التي كانت تقوم بتلك الخدمات، بينما تكون آخر المؤسسات الخاضعة للخصخصة عادة هي مؤسسات أمنية كالجيش والشرطة، ومؤسسات تثبيت النظام القانوني القائم كالقضاء، أي تتحول الدولة في ظل الخصخصة الواسعة إلى كيان هدفه الرئيسي حفظ النظام القائم عبر العنف والمحاكمات، وذلك سيكون من مصلحة المستفيدين من النظام القائم ومتعارضا مع مصلحة الراغبين في تغييره أو حتى مجرد إصلاحه.

أما تاريخ الخصخصة في الكويت فهو يأتي من خلفية علاقة بين الدولة والقطاع الخاص منذ خمسينات القرن العشرين عندما بدأت عائدات النفط بالتدفق، وتم البدء بتأسيس مؤسسات وشركات لتطوير قطاعات الاقتصاد، حيث كانت بعض تلك المؤسسات مملوكة ملكية عامة وبعضها مملوكة ملكية خاصة، والأهم أن كثيرا منها كان ملكية مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص، ومن أمثلة هذه الشركات شركة البترول الوطنية (KPC) وشركة الكيماويات البترولية (PIC) قبل تأميمهما عام 1976.

يقع تاريخ الخصخصة في الكويت ضمن المرحلة الليبرالية الجديدة أو النيوليبرالية، وتحديدًا عبر الهيئة العامة للاستثمار، وهي مؤسسة عامة هدفها استثمار فوائض النفط الكويتية وتملك العديد من الشركات الخاصة في الكويت، خصوصاً بعد أن اتسعت ملكيتها في هذه الشركات في أعقاب أزمتي العام 1976 وسوق المناخ في بداية الثمانينات التي طالب فيها أصحاب الشركات الخاسرة الدولة بشراء شركاتهم، ففي بداية التسعينات شرعت الهيئة العامة للاستثمار في تنفيذ رؤية تقوم على خصخصة ملكياتها في الشركات الكويتية، وأحد دوافع تلك الرؤية توصيات قدمها البنك الدولي للكويت عام 1994.

واليوم فإن الخصخصة ليست مقتصرة على ملكيات الهيئة العامة للاستثمار، بل تشمل خصخصة نشاطات الوزارات والمؤسسات العامة ومنها خدمات المواصلات والموانئ والبريد والإسكان وحتى التعليم والصحة وصولاً للنفط، ومنذ التسعينات ونحن لا نزال نعيش في أجواء فكرية وسياسية وإعلامية متصارعة حول الخصخصة.

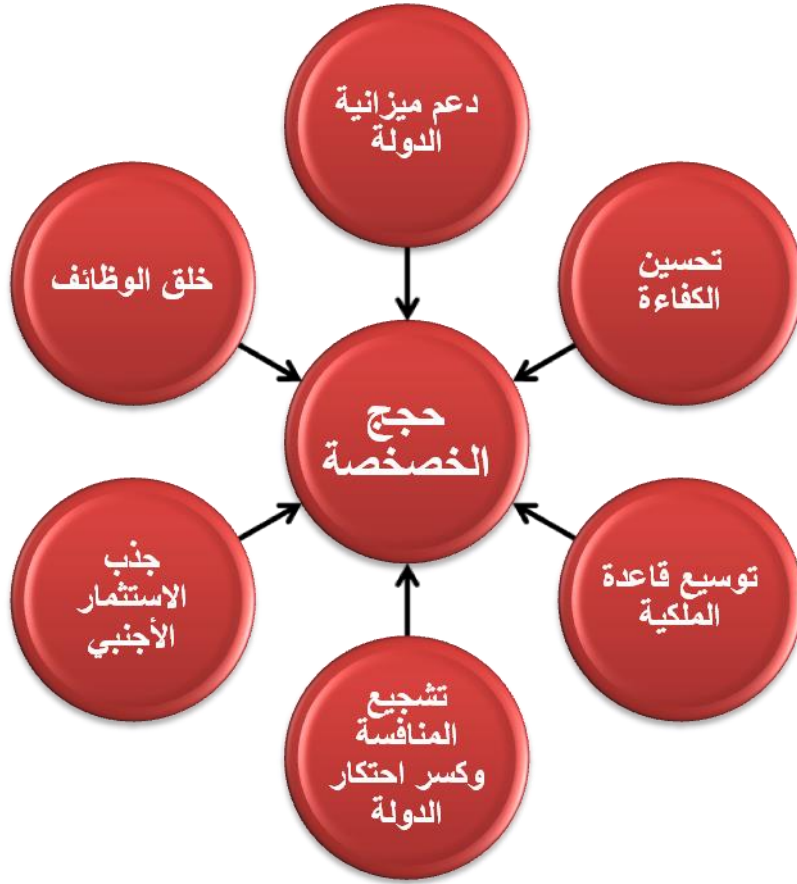
وفي العام 2010 صدر القانون رقم 37 لسنة 2010 في شأن تنظيم برامج وعمليات التخصيص، الذي واجه معارضة شعبية ونقابية قوية عند إقراره في مجلس الأمة وجرت عليه تعديلات جوهرية قبل إقراره في المداولة الثانية تمّ بموجبها منع تخصيص إنتاج النفط والغاز الطبيعي ومصافي النفط ومرفقي التعليم والصحة.

## الحجج المؤيدة للتخصيص

لفهم أفضل لموضوع التخصيص من المفيد الانتقال من تعريفها وتاريخها إلى بعض جوانبها الفكرية، وتحديدًا الحجج المؤيدة للتخصيص، والتي يمكن تناول بعضها هنا، وهذا البعض إما متداول في الكويت أو متداول خارجها:

- 1- التخصيص ترفع كفاءة الموظفين وإنتاجيتهم في المؤسسات وتقلل الروتين لأن الشركات الخاصة تهتم بالربح وتعاقب الموظفين المقصرين ولا توظف عمالة غير ضرورية.
- 2- كسر احتكار الدولة للقطاعات الاقتصادية عبر تشجيع المنافسة بين الشركات الخاصة، والمنافسة بدورها ترفع الكفاءة لأن الشركات الفاشلة تخسر وتخرج من السوق.
- 3- توسيع قاعدة الملكية، أي أن مزيدًا من الناس يملكون في المؤسسات الاقتصادية بدل أن تملك الدولة فقط تلك المؤسسات.
- 4- تقليل نفقات الحكومة وزيادة إيراداتها عبر التخلص من المؤسسات العامة وتحصيل الضرائب من المؤسسات التي تتم خصصتها.
- 5- خلق المزيد من الوظائف لأن القطاع العام لا يستطيع استيعاب المزيد من الموظفين بينما القطاع الخاص لديه قدرة أكبر على النمو وبالتالي التوظيف.

6- جذب الاستثمار الأجنبي عبر تحويل ملكية المؤسسات العامة أو إدارتها له، وبالتالي زيادة الثروة الوطنية وخلق وظائف جديدة.



## الحجج المعارضة للخصخصة

لتسهيل العرض يمكن أن نقدم بعض الحجج المعارضة للخصخصة كردود على حجج المؤيدين،  
كالتالي:

### 1- الخصخصة ترفع كفاءة الموظفين وإنتاجيتهم في المؤسسات وتقلل الروتين لأن الشركات

#### الخاصة تهتم بالربح وتعاقب الموظفين المقصرين ولا توظف عمالة غير ضرورية.

ليس بالضرورة، والدليل وجود كثير من الشركات الخاصة الخاسرة، فلو كان القطاع الخاص فعلا ناجحا في رفع الكفاءة وتحقيق الربح لما خسرت شركاته، علما بأن الشركات الخاسرة تمثل هدرا للموارد الاقتصادية للمجتمع لأنها قبل خسارتها تكون قد استهلكت ساعات طويلة من قوة عمل موظفيها واحتلت مكاتب ومبانٍ واستعملت وسائل نقل وما إلى ذلك، وعند خسارتها تكون هذه الموارد قد استهلكت سدى.

الرد هنا هو أن الكفاءة لا تعتمد على الملكية، سواء كانت خاصة أو عامة، لأن كما أن هناك شركات خاصة ذات كفاءة فإن هناك مؤسسات عامة ذات كفاءة، ومن أمثلتها في الكويت مؤسسة التأمينات الاجتماعية مثلا، وديوان المحاسبة، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية، وغيرهم، وبعض هذه المؤسسات العامة كان أضعف أداءً في الماضي وتطور، وبعضها كان أفضل أداء وتراجع الآن، وهذا تقلب متوقع تمر به الشركات الخاصة كذلك.

كما يجب الانتباه هنا للمقصود بـ "الكفاءة"، فالقطاع الخاص يعتبر تحقيق الربح مقياسه للكفاءة، فكلما زاد ربح الشركة زادت كفاءتها، بينما هناك تعريفات أخرى للكفاءة، فمثلا يمكن أن نعرف الكفاءة بأنها إيصال خدمة ما لأكبر عدد ممكن من الناس، بمعنى أن جمعية تعاونية تخفض أسعارها لخدمة جميع سكان المنطقة أفضل من دكان خاص أو شركة يحققان أرباحا أعلى لكنهما لا يخدمان إلا أصحاب الدخل المرتفعة.

### 2- كسر احتكار الدولة للقطاعات الاقتصادية عبر تشجيع المنافسة بين الشركات الخاصة،

#### والمنافسة بدورها ترفع الكفاءة لأن الشركات الفاشلة تخسر وتخرج من السوق.

لا تشترط الملكية العامة الاحتكار، بمعنى أن الملكية العامة لقطاع ما لا تعني بأن القطاع يجب أن يكون خاضعا لمؤسسة واحدة، مثلا يمكن للدولة أن تؤسس عددا من المؤسسات تتنافس فيما

بينها لخدمة المجتمع والاقتصاد، ولنا مثال حي في ذلك في الجمعيات التعاونية، والتي تتنافس فيما بينها لخدمة سكان مناطقها ويحكم السكان على كفاءة جمعيتهم بالمقارنة مع الجمعيات الأخرى.

ثم من غير الواضح أن الخصخصة تشجع بالضرورة على المنافسة، فمثلا خصخصة مشاريع إنتاج الطاقة، مثل مشروع محطة الزور الشمالية لتوليد القوى الكهربائية وتقطير المياه، والذي رست مرحلته الأولى عام 2012 على تحالف شركات فرنسية ويابانية وشركة عائلية كويتية، هذا المشروع لا يشمل في جزئه التشغيلي منافسة، فالشركة التي ستدير المشروع لن تكون عرضة للمنافسة لأنه لا توجد محطات أخرى مملوكة لشركات أخرى تنافسها على شريحة المستهلكين نفسها، فالمستهلكون مضمونون للشركة، ناهيك عن أن مدة العقد نحو 40 عاما، فهذا مثال على الخصخصة التي لا تؤدي للمنافسة. وهناك مثال آخر في شركة الاتصالات المتنقلة التي تمت خصصتها في الكويت عام 2001، وظل السوق محتكرا بين شركتين حتى عام 2008 عندما انضمت إليهما شركة ثالثة، وحتى الآن لا يزال السوق يضم ثلاث شركات فقط، فلا منافسة جدية في القطاع إنما أقرب للتفاهم على الأسعار وتوزيع الحصص السوقية.

### 3- توسيع قاعدة الملكية، أي أن مزيدا من الناس يملكون في المؤسسات الاقتصادية بدل أن تملك الدولة فقط تلك المؤسسات.

تنطوي هذه الحجة على سوء فهم لمعنى الملكية العامة، فالملكية العامة لا تعني ملكية كيان غريب منفصل قائم بذاته في الفراغ اسمه "الدولة"، فملكية الدولة لقطاع ما تعني تعريفا ملكية عامة، فهي ليست احتكرا، وبالتالي لا يوجد من يمكن الاحتكار في مواجهته، وذلك على العكس تماما من الملكية الخاصة، والتي تعني تعريفا ملكية أشخاص معينين لمرفق أو مورد دون غيرهم من الأفراد، بل إن الخصخصة نفسها إنما تهدف لتحويل ملكية المؤسسات من ملكية عامة إلى ملكية متفاوتة عند البعض، وبالتالي من الخطأ القول بأن الخصخصة ستوسع قاعدة الملكية.

### 4- تقليل نفقات الحكومة وزيادة إيراداتها عبر التخلص من المؤسسات العامة وتحصيل الضرائب من المؤسسات التي تتم خصصتها.



ليس بالضرورة أن تؤدي الخصخصة لتقليل النفقات العامة، ذلك أن بعض المؤسسات التي تتم خصخصتها تدر ربحاً، وليس بالضرورة أن تكون إيرادات الضرائب بعد خصخصتها أعلى من ربحها قبل الخصخصة، حيث أن ذلك يعتمد على وضع المؤسسة التي يتم خصخصتها وليس قاعدة عامة.

#### 5- خلق المزيد من الوظائف لأن القطاع العام لا يستطيع استيعاب المزيد من الموظفين بينما

##### القطاع الخاص لديه قدرة أكبر على النمو وبالتالي التوظيف.

يمكن من حيث المبدأ للقطاع العام أن يستوعب من الموظفين ما يساوي وقد يزيد على القطاع الخاص، خصوصاً إذا كان القطاع العام قائماً على قطاعات تتوسع مثل الصناعة والزراعة والتكنولوجيا، عوضاً عن قيام القطاع العام بدور إشرافي فقط على الاقتصاد، والذي لا يمكنه من التوظيف كون مهمة الإشراف تتطلب عدداً محدوداً من الموظفين، فحجة أن القطاع الخاص الأقدر على التوظيف لا يمكن تعميمها.

#### 6- جذب الاستثمار الأجنبي عبر تحويل ملكية المؤسسات العامة أو إدارتها له، وبالتالي زيادة

##### الثروة الوطنية وخلق وظائف جديدة.

تفترض هذه الحجة أن رأس المال الأجنبي عامل جيد في الاقتصاد، وبالتالي من الجيد جذبه، بينما الواقع لا يثبت ذلك بالضرورة، بل على العكس قد يكون تشجيع الاستثمار الأجنبي مدخلاً للاستعمار الاقتصادي للدولة، خصوصاً إذا مس القطاعات الحيوية كالنفط والاتصالات والمواصلات والبنوك والصناعات والمحاصيل الزراعية الأساسية، بل إن شعوباً بأكملها خاضت نضالاتاً للتحرر الوطني في خمسينات القرن العشرين وستيناته للتحرر من هيمنة الاستعمار السياسي والاقتصادي للدول الكبرى وشركاتها.

هذا ولا تقتصر مشاكل الخصخصة على تلك المتعلقة بحجج المؤيدين، بل إن هناك مشاكل إضافية تنتج عن الخصخصة، منها:

#### 1. زيادة التفاوت الطبقي والإضرار بالعدالة الاجتماعية.

ذلك لأن الخصخصة، من حيث هي تحويل للملكية باتجاه أفراد محددين دون غيرهم، فإنها تعني تحويل عوائد المؤسسات لصالح أفراد معينين وليس لصالح المجتمع ككل، فمثلا عندما قامت شركة البترول الوطنية الكويتية (KNPC) بخصخصة نحو 67% من محطات الوقود وخدمة السيارات لصالح شركتين هما شركة الأولى للوقود وشركة السور للتسويق المحلي، فإن عوائد بيع الوقود لم تعد تتراكم لصالح شركة البترول وبالتبعية للدولة والمجتمع، إنما تتراكم لصالح ملاك الشركتين الجديتين، وهذا مع الزمن سيخلق تحويلا للثورة من مستهلكي الوقود لبائعيه، منتجا تفاوتاً طبقياً لم يكن لوجود دون خصخصة.

## 2. الإضرار بالمساواة السياسية وبالديمقراطية.

عبر تكديس الثورة بيد ملاك الشركات التي تمت خصخصتها في مقابل باقي المجتمع من غير ملاك وسائل الإنتاج، هذه الحالة من المرجح أن تفرز تبايناً في النفوذ السياسي، حيث من الصعب تصور أن مالك الملايين لا يزيد تأثيره عن مالك قوت يومه لا أكثر، من هنا فإن الرأسمالية بشكل عام، والخصخصة ضمنها، من الصعب أن تنتجاً واقعياً مجتمعاً فيه مساواة سياسية، ولنا أمثلة عديدة على ذلك في الكويت، سواء عبر تأثير ملاك الصحف والقنوات التلفزيونية الخاصة على السياسة، أو حتى ملاك المؤسسات التي تمت خصخصتها والذين لهم نفوذ سياسي معروف، مثل ملاك شركات الاتصالات والوقود بعد خصخصتهما.

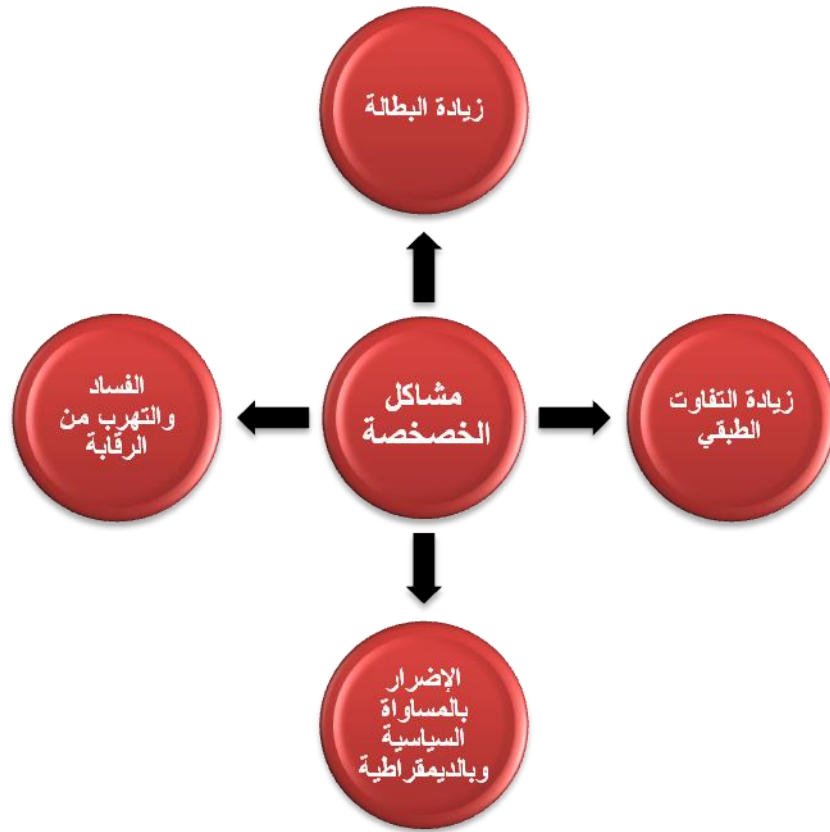
## 3. زيادة البطالة.

هذا من خصائص الرأسمالية بشكل عام، فهي عند تركها دون ضوابط تنتج قدراً من البطالة يساعد الرأسماليين في الضغط على العمال لخفض الأجور، بحيث يسهل على الرأسماليين تهديد العمال بطردهم في حال تمردهم واستبدالهم بالعمالة المتعطلة الوفيرة.

## 4. الفساد والتهرب من الرقابة.

حيث يشكل الإفلات من ضوابط الدولة هدفاً دائماً للشركات الخاصة، لأن هدفها الأساسي عادة الربح وليس العمل الأخلاقي أو خدمة المجتمع كما قد تكون أهداف الدولة وأجهزتها الرقابية، وبالتالي فهناك تباين غير بناء في الدوافع والأهداف، وقد شهد الاقتصاد العالمي والكويتي أمثلة عصية على الحصر على تهرب الشركات الخاصة من الرقابة وفسادها، فمثلاً بلغت الغرامات

القانونية التي دفعتها كبريات البنوك العالمية في عام واحد فقط هو عام 2012 نحو 6.6 مليار دولار أميركي، وذلك نتيجة اتهامات بالتلاعب بالأسعار والتضليل وخرق القوانين وغسيل الأموال وغيرها في الولايات المتحدة وبريطانيا، ومحليا فإن مشاكل الشركات الخاصة الكويتية بلغت من الشدة بحيث وصلت حتى لوزارة الدفاع الأميركية، مثل قضية شركة أجيليتي للمخازن العمومية واتهامها بالفساد، أو قضية شركة كي جي إل لوجستيك المبحوثة في الكونجرس الأميركي بشأن علاقات مشبوهة بأطراف إيرانية.



## موقف الدستور من الخصخصة

إضافة إلى ذلك فإننا لا نغفل الجانب الدستوري المتعلق بالخصخصة، فهناك حجج دستورية ضد الخصخصة استنادا للمواد التالية:

مادة 20 الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين، وذلك كله في حدود القانون.

أي أن العدالة الاجتماعية وليس الربح هي أساس الاقتصاد الوطني، بل إن الربح ليس حتى ضمن الأهداف الاقتصادية، بل الأهداف هي زيادة الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة، وبما أن الخصخصة تفضل الربح على العدالة الاجتماعية وعلى زيادة الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة فإنها مناقضة للأساس الدستوري للاقتصاد الكويتي ولأهدافه، كما أن تصفية القطاع العام نهائيا ممنوع لأن ذلك مناقض لفكرة "التعاون" بين القطاعين العام والخاص.

مادة 21 الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك الدولة، تقوم على حفظها وحسن استغلالها، بمراعاة مقتضيات امن الدولة واقتصادها الوطني.

أي أنه لا يمكن خصخصة ملكية النفط كمورد وسواه من الموارد الطبيعية.

مادة 22 ينظم القانون، على أسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية، العلاقة بين العمال وأصحاب العمل، وعلاقة ملاك العقارات بمستأجريها.

في هذه المادة تقييد للرأسماليين وملاك العقار، وإعطاء للمجتمع عبر الدولة سلطة تنظيم علاقتهم بالعمال والمستأجرين، ليس على قاعدة الربح، إنما على قاعدتي المصلحة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

مادة 152 كل التزام باستثمار مورد من موارد الثروة الطبيعية او مرفق من المرافق العامة لا يكون إلا بقانون ولزمن محدود، وتكفل الإجراءات التمهيديّة تيسير اعمال البحث والكشف وتحقيق العلانية والمنافسة.

وهذه المادة تفيد الخصخصة.

مادة 153 كل احتكار لا يمنح إلا بقانون ولزمن محدود.

وفي ذلك رفض للاحتكار، وإن كانت الحكومة تتحايل عليه أحيانا بتحديد مدة للاحتكار، لكنها مدة طويلة جدا، كمدة 40 سنة لاحتكار محطة الزور الشمالية.

### موقف الحركة التقدمية الكويتية

إن رؤية الحركة التقدمية الكويتية الاقتصادية مرتبطة برويته الاجتماعية، والرؤية الاجتماعية تشمل قضايا مثل طريقة إنتاج الثروة الوطنية في المجتمع، أي علاقات الإنتاج، وكذلك نوعية الثروة الوطنية وكيفية تنميتها، أي نوعية ومستقبل قوى الإنتاج، بالإضافة إلى طريقة توزيع هذه الثروة في المجتمع، أي درجة تحقق العدالة الاجتماعية.

والعدالة الاجتماعية هذه هي لب رؤية الحركة التقدمية الاقتصادية، وهي أساس النقد للرأسمالية كنظام لا يحقق العدالة الاجتماعية بدرجة كافية، ويمكن تجاوزها لنظام أكثر عدالة بل وأكثر كفاءة في إنتاج الثروة، ومن حيث كون الخصخصة عملية تدعم الرأسمالية كما أسلفنا في قسم "تاريخ الخصخصة"، وذلك ما يقر به حتى مؤيدو الخصخصة، فإن الحركة التقدمية تتوجس من الخصخصة خيفة ولا تقبلها كحل جذري أو نهائي لمشاكلنا الاقتصادية أو الاجتماعية.

وترى الحركة التقدمية عددا من البدائل التي تمثل حولا أفضل وأكثر جدية من الخصخصة، ومنها:

1. الإصلاح السياسي الديمقراطي. فمشكلة القطاع العام الكويتي ليست اقتصادية بحتة، بل في جزء أساسي منها تعتبر مشكلة سياسية، وتحديدًا فشل الإدارة العليا في إدارة مرافق الدولة، وبالتالي لا تطوير للقطاع العام دون

معالجة الإدارة، فالقطاع العام من غير ديمقراطية سياسية مثل الشركة الخاصة التي لا يمكن تغيير مجلس إدارتها، ومن ضمنه الرئيس، مهما كانت الشركة فاشلة، فحتى الشركة الخاصة في مثل هذه الظروف لن تنجح.

## 2. تخفيف المركزية.

حيث أن أحد أهم مشاكل القطاع العام غير متعلقة بكونه عاما، بل مرتبطة بكونه كبير حجمه والإفراط في مركزيته، وهي مشاكل تعاني منها حتى الشركات الخاصة والمؤسسات الكبيرة، مثل شركات التصنيع العملاقة وبعض الجامعات الخاصة، فالمركزية في بيئة كبيرة تصعب عملية الإدارة ومتابعة سير العمل، وبالتالي تنخفض الكفاءة والإنتاجية، وعند محاولة معالجة هذه المشاكل تتم زيادة الروتين لضمان الالتزام باللوائح، إضافة لكون المركزية المفرطة منفرة للموظف لأنها لا تخلق حسا بالانتماء والقدرة على التطور والإصلاح في المؤسسة، مثل طفل في أسرة من 50 طفلا، من الصعب أن يشعر الطفل بالارتباط بوالديه مثل طفل في أسرة من ثلاثة أطفال مثلا، بسبب عدم قدرة الوالدين على رعاية عدد كبير من الأطفال مع المحافظة على القدر نفسه من الاهتمام، وقد يكون لدينا أمثلة في الكويت على ذلك، فكثير من الموظفين الجدد يفضلون المؤسسات الصغيرة نسبيا وغير المرتبطة بقوة بالوزارات مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والهيئة العامة للاستثمار وال صندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وديوان المحاسبة (التابع لمجلس الأمة) وجامعة الكويت والبنوك العامة وشركات النفط والشركات العامة الأخرى.

## 3. توسيع القطاع العام

وهي فكرة جديدة نسبيا على نقاشنا العام وهدفها تفويض بؤر الفساد في القطاع العام عن طريق تقليل حجمها وسلطتها النسبية، فمثلا لتفويض بؤر الفساد في وزارة الصحة، ولنفرض وجود وكلاء وزارات أو مساعدين لهم فاسدين، فيمكن لتحجيم أثرهم السيئ تقليل المركزية كما في النقطة 2 أعلاه، وبالتالي تضعف سلطتهم المباشرة، بالإضافة لخلق قطاعات جديدة في الوزارة غير خاضعة لهم بشكل مفصل وتضم موظفين جدد غير ملوثين ببيئة الفساد، مثلا عبر إنشاء مستشفيات عامة جديدة لا ترتبط بالقدر نفسه بوزارة الصحة وقياديتها وتضم كادرا طبيا جديدا

من غير المعتادين على بيئة وزارة الصحة المثبطة وغير ملزمين بمراعاة فساد القياديين، فهنا يكون التوسع في القطاع العام أشبه بجسد الطفل الذي يتجاوز ندياته عن طريق النمو، وكذلك للفكرة أصل اقتصادي في النظرية الكينزية التي تدعو إلى التوسع في الإنفاق حتى في ظروف الركود حتى ولو بالاستدانة، لأن الجمود أو انكماش الاقتصاد سيضعف من أثر السلبيات والمطلوب محاصرتها بالإنفاق.

#### 4. تطوير الأجهزة الرقابية

وزيادتها وذلك لتحسين كفاءة القطاعات التي تتم مراقبتها، ولنا في ديوان المحاسبة مثال.

#### 5. زيادة الديمقراطية الاقتصادية.

والهدف أيضا زيادة الرقابة الداخلية وتشجيع التجديد في القيادات والمنافسة الصحية لإبراز الأفضل، ومثال على ذلك الجمعيات التعاونية الاستهلاكية التي تتم إدارتها ديمقراطيا من قبل سكان المناطق، وفي حال قطاعات أخرى من الدولة يمكن إدارتها ديمقراطيا من قبل الموظفين في القطاع، مع إمكانية وجود ممثل لجهة مركزية مشارك في الإدارة أو الرقابة مثل علاقة وزارة الشؤون بالجمعيات، وستؤدي هذه الخطوة كذلك لتنمية الشعور بالانتماء لدى العامل في المؤسسة، وهو شبيه بشعور الانتماء السياسي عن طريق المشاركة في انتخابات البرلمان أو مشاركة المساهم في انتخابات الجمعيات العمومية للشركات الخاصة.

#### 6. تطوير القطاعات المنتجة في الاقتصاد.

والهدف الأساسي من ذلك خلق الوظائف، فالقطاعات المنتجة مثل الصناعة والزراعة والتكنولوجيا أو البحث العلمي من القطاعات التي لها فائدة مباشرة من ناحية منتجاتها ولها أفق للتوسع الدائم، وبالتالي خلق وظائف، إضافة لتنويع مصادر الدخل والمحافظة على القدرة على تطوير الاقتصاد، مقابل مثلا التركيز على قطاع عام يغلب عليه العمل الإداري والإشرافي، والذي باتت الكمبيوترات تقلل من العمالة المطلوبة لأداء أعماله، وهو أصلا يعتاش على الإشراف على القطاعات المنتجة التي ندعو لترويجها، فلا قدرة لقطاع عام إداري إشرافي على التوسع بنفسه

دون توسع القطاعات المنتجة، ولعل الدعوة النيوليبرالية لحصر دور الدولة في الإشراف والرقابة على القطاع الخاص هدفها غير المباشر حصر نمو القطاع العام.

يمكن عرض هذه الحلول المقترحة لتطوير القطاع العام بشكل مغاير، وهو عرضها كحلول بديلة للمشاكل التي يدعي مروجو الخصخصة أن الخصخصة تحلها، ويمكن تقديم العرض كالتالي بعرض المشاكل وربطها بالحلول التقدمية البديلة:

### 1. الفساد: وتتم معالجته بـ

- أ- الإصلاح السياسي الديمقراطي.
- ب- تخفيف المركزية، لمنع انتشار الفساد.
- ت- توسيع القطاع العام، لتصغير حجم الفساد.
- ث- تطوير الأجهزة الرقابية.
- ج- زيادة الديمقراطية الاقتصادية، لتجديد الكوادر وزيادة الرقابة الداخلية.

### 2. الروتين: وتتم معالجته بـ

- أ- تخفيف المركزية.
- ب- زيادة الديمقراطية الاقتصادية، لتجديد الكوادر والنظم.

### 3. ضعف الكفاءة والإنتاجية: وتتم معالجتهما بـ

- أ- الإصلاح السياسي الديمقراطي، من حيث هو تطوير للإدارة العليا.
- ب- تخفيف المركزية، حيث يشجع على المنافسة الصحية داخل القطاع العام وبالتالي تطوير الخدمة، مثال مقارنة سكان المناطق للجمعيات التعاونية المختلفة وتقييم مجلس إدارة جمعيتهم على أساسها.
- ت- تطوير القطاعات المنتجة، لأنها بطبيعتها هي الأقدر على الإنتاج، بينما العمل الإشرافي والإداري قدرته على زيادة الكفاءة محدودة لأنه مهامه محدودة ومرتبطة أصلا بالقطاعات الإنتاجية.



#### 4. محدودية فرص العمل في القطاع العام: وتتم معالجتها بـ

أ. توسيع القطاع العام، حيث يبقى الهدف الأساسي تقويض الفساد لكن سينتج عن هذه الخطوة زيادة التوظيف كعارض جانبي، وليس من الضروري أن تنتهي عملية التوسع هذه وبالتالي يمكن أن تكون عاملا مستمرا للتوظيف.

خلاصة الحديث عن هذه المشاكل وحلونها البديلة للخصخصة أنه يمكن حل المشاكل الأساسية في القطاع العام عبر اقتراحات منطقية وقابلة للتطبيق دون حاجة للخصخصة.

## البديل التقدمي عن الخصخصة

### علاج الفساد

- الإصلاح السياسي الديمقراطي.
- تخفيف المركزية لمنع انتشار الفساد.
- توسيع القطاع العام لتحجيم رقعة الفساد.
- زيادة الأجهزة الرقابية.
- زيادة الديمقراطية الاقتصادية.

### علاج الروتين

- تخفيف المركزية.
- زيادة الديمقراطية الاقتصادية لتجديد الكوادر والنظم.

### علاج ضعف الكفاءة والإنتاجية

- تطوير الإدارة العيا من ناحية طريقة اختيارها ومن ناحية نظم التقييم والمحاسبة.
- تخفيف المركزية لتشجيع المنافسة الصحية داخل القطاع العام.
- زيادة القطاعات المنتجة لأنها الأقدر على العمل المنتج.

### علاج محدودية فرص العمل

- توسيع القطاع العام، وخصوصا قطاعاته المنتجة مثل الصناعة والتي بحاجة لعمالة مستمرة.